

## المركز المصري للدراسات الاقتصادية

# بارومتر الأعمال

مايو ٢٠١١

العدد (٢٧)

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد أنشئ بمبادرة من قيادات القطاع الخاص المصري عام ١٩٩٢ بغرض تدعيم التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك بتقديم العون والمشورة لمتخذي القرار، عن طريق البحث عن أفضل السياسات للإصلاح الاقتصادي اعتماداً على الخبرات الدولية. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، يقوم المركز بإجراء أبحاث تطبيقية، كما يقوم بنشر هذه الأبحاث من خلال سلاسل مختارة من المطبوعات والمحاضرات والمؤتمرات وحلقات النقاش.

**للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي :**

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: [eces@eces.org.eg](mailto:eces@eces.org.eg) الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.eces.org.eg>

## **الإدارة التنفيذية**

ماجدة قنديل المدير التنفيذي ومدير البحوث

أمنية حلمي نائب المدير التنفيذي للبحوث وكبير الاقتصاديين

ماجدة عوض الله نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

# بارومتر الأعمال

مايو ٢٠١١

العدد (٢٧)

من مطبوعات  
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

## عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تتضمن ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة التحويلية. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة، ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة، و١٩٩ شركة صغيرة.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، ومستوى استغلال الطاقة، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار خلال الربع الأول من عام ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد يأتي قبل موعده المعتاد في يوليو وذلك لكي يتناول تأثير ثورة ٢٥ يناير على مناخ الأعمال في مصر.

تعكس التفسيرات والآراء في هذا العدد وجهات نظر فريق العمل بالمركز ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة.

### فريق العمل في بارومتر الأعمال بالمركز

ماجدة قنديل – المدير التنفيذي ومدير البحوث

مي إيهاب – اقتصادي

طارق الغمراوي – اقتصادي

### التحرير والترجمة

ياسر سليم – مدير التحرير

فاطمة علي – مترجمة/ محررة

تصميم وطباعة

شركة (جلو)

**GLOW**

القائم بجمع بيانات الاستبيان

شركة بحوث وتنمية السوق (ماركتيرز)

**MARKET RESEARCH & DEVELOPMENT**  
**MARKETEERS**

## نظرة عامة

وكانت البورصة المصرية قد هبطت في أعقاب اندلاع الثورة، إلا أنها بدأت تستعيد مستواها تدريجياً، رغم أن أداؤها مازال يتسم بالتذبذب ولم يصل بعد إلى ذات مستواه قبل ٢٥ يناير. كما سجل معدل التضخم ١٠,٨٪ و١٠,٧٪ خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١١ على التوالي، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ١١,٥ خلال شهر مارس و١٢,١٪ خلال شهر إبريل. ويمكن إرجاع ذلك إلى التوقعات بنقص المعروض من السلع، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري نظراً لارتفاع التدفقات الرأسمالية الخارجة وتراجع التدفقات الوافدة من الإيرادات بالنقد الأجنبي، فضلاً عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء ومواد الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن اقتران ما تقدم بتباطؤ معدل النمو ينبئ بحدوث حالة من التضخم الركودي. كما أن الزيادة المتوقعة في العجز المالي قد تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

وجاء تأثير الأحداث الأخيرة على الحساب الجاري مختلطاً. فقد تراجع العجز التجاري، قياساً بالدولار الأمريكي، بمقدار ٢٣٪ خلال الربع الثالث من ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بالربع المقابل من ٢٠٠٩/٢٠١٠. وزادت الصادرات من ٥,٥ مليار دولار في الربع الثالث من ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٦,٢ مليار دولار في الربع المقابل من ٢٠١٠/٢٠١١، مسجلة بذلك نمواً قدره ١٤,٦٪. ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات البترولية، حيث زاد متوسط أسعارها على أساس ربع سنوي بنسبة ٣٦٪ خلال هذين الربعين. وظلت الصادرات غير النفطية ثابتة عند ٣,٤ مليار دولار، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا مقارنة بالعام الماضي، بالإضافة إلى الحقيقة التي مفادها أن معظم الصادرات تدرج تحت نظام أوامر الشراء المسبقة. وقد أدى ذلك إلى الإبقاء على الصادرات غير النفطية عند نفس مستوياتها في العام الماضي، رغم الآثار السلبية للتباطؤ الاقتصادي الكلي. ومن ناحية أخرى، انخفضت الواردات خلال ذات الفترة من ١٢,١ مليار دولار إلى ١١,٣ مليار دولار (بنسبة انخفاض قدرها ٦٪). ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الانخفاض في الواردات غير البترولية، والذي ربما نتج عن انخفاض سعر صرف الجنيه وتوقف النشاط المصرفي وعزوف البنوك عن فتح خطابات اعتماد مستندي جديدة. غير أن عدم مرونة الطلب على معظم الواردات غير البترولية أدى إلى التخفيف من حدة هذه الآثار. ومع ذلك، تزايد العجز في حساب الخدمات بنسبة ٤٩٪، وهو ما يرجع بصفة خاصة إلى تباطؤ قطاع السياحة والذي شهد نمواً سالباً مقداره ٣٤٪.

يعكس هذا العدد من بارومتر الأعمال آراء عينة تشمل ٤٧٤ شركة حول أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة وأنشطتها بصفة خاصة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ (يناير-مارس)، وكذلك توقعات هذه الشركات بالنسبة للفترة المتبقية من عام ٢٠١١ (إبريل-ديسمبر). وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية (٥٠٪ من العينة)، والتشييد والبناء (١٢٪)، والسياحة (٨٪)، والنقل (١١٪)، والاتصالات (٦٪)، والوساطة المالية (١٣٪). وخلافاً للأعداد السابقة من بارومتر الأعمال، يستند هذا العدد إلى مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات يضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة و١٩٩ شركة صغيرة، وذلك بغية تنويع الأدلة على مستوى الأداء الاقتصادي<sup>١</sup>.

ورغم أن ثورة ٢٥ يناير سوف تعود بلا شك بآثار إيجابية على كافة جوانب الحياة في مصر، إلا أن النشاط الاقتصادي تأثر سلباً في الأجل القصير جراء الاضطرابات المباشرة التي أعقبت اندلاع الأحداث، وهو أمر معتاد في البلدان التي تمر بمرحلة من التغيير السياسي. غير أن هذه الآثار السلبية تمثل مرحلة مؤقتة تمر بها هذه البلدان في سعيها نحو تحقيق الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي. وفي هذا الإطار، شهد النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠/٢٠١١ (يناير-مارس ٢٠١١) انكماشاً حاداً بلغ ٤,٢٪ مقارنة بنمو قدره ٥,٤٪ في الربع المقابل من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويمكن إرجاع هذا التدنّي غير المسبوق في أداء النمو إلى انخفاض الاستثمارات وصافي صادرات السلع والخدمات، والتي انخفضت بمقدار ٢٦٪ و٣٦٪، على التوالي، بالقيمة الحقيقية مقارنة بالربع الثالث من العام السابق. وعلى النقيض، لعب الاستهلاك النهائي دوراً رئيسياً كداعم للنمو الاقتصادي، حيث شهد كل من الاستهلاك الخاص والعام نمواً مقداره ٣,٥٪. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في مصر ١٪ للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ ككل.

<sup>١</sup> يتسق الهيكل القطاعي للعينة مع هيكل المجتمع الإحصائي، ولكنه يختلف وفقاً لحجم الشركات نظراً لنقص البيانات.

بنهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١ نظرا لتعهدات الحكومة بزيادة الإنفاق العام فضلا عن الزيادة في الأسعار المحلية والعالمية.

ورغم بدء العديد من هذه العوامل في التحسن تدريجيا إلا أنه من غير المتوقع أن تعود الأمور إلى طبيعتها إلا بعد نجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمقررة في سبتمبر وديسمبر ٢٠١١، على التوالي.

هذا وقد تأثرت آراء شركات العينة بصفة عامة بالتباطؤ الاقتصادي الذي تشهده البلاد والذي انعكس على مؤشرات الإنتاج والمبيعات والأسعار والأجور والاستثمار والتشغيل. وكانت قطاعات السياحة والنقل والاتصالات والوساطة المالية الأشد تأثرا. واتسمت توقعات الشركات للاقتصاد خلال الفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١ بعدم اليقين الشديد وإن جاءت أفضل بصفة عامة من تقييمها للأداء خلال الربع الأول من عام ٢٠١١. ومما يثير الدهشة أن القطاعات سألها الذكر هي ذات القطاعات التي أدلت بأكثر التوقعات تفاؤلا بالنسبة للفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١.

وفيما يلي، يستعرض بارومتر الأعمال نتائج الاستبيان تحت أربعة عناوين رئيسية، هي: مستوى النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي، والإنتاج، والمبيعات، والمخزون السلعي، واستغلال الطاقة الإنتاجية)، والأسعار والأجور، والاستثمار والتشغيل، وفي النهاية المعوقات التي تواجه الشركات التي شملها الاستبيان.

### مستوى النشاط الاقتصادي

يوضح الشكل (١) نتائج الاستبيان فيما يتعلق بكافة متغيرات النشاط الاقتصادي، والتي تمثل على وجه التحديد آراء الشركات بشأن كل من النمو الاقتصادي والإنتاج والمبيعات المحلية والدولية واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي. حيث يوضح الشكلان ١١ و ١٠ تقييم كل من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على التوالي لأدائها خلال الفترة يناير-مارس مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠. في حين يوضح الشكل ١٢ توقعات الشركات الكبيرة للفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بالفترة يناير-يونيو ٢٠١١. وأخيرا يوضح الشكل ١٣ توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١ فقط لأن هذه الشركات تم ضمها إلى عينة الاستبيان للمرة الأولى.

وعلى الرغم من الاضطرابات في البلدان العربية المجاورة، ظلت تحويلات العاملين بالخارج مستقرة عند ٢,٨ مليار دولار خلال هذا الربع مقارنة بالربع المقابل.

وفي ضوء ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الخارجة (٥,٥ مليار دولار) وتوقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة عقب الثورة، سجل الحساب الرأسمالي عجزا قدره ٤,٦ مليار دولار. ونظرا لتدهور الميزان المالي وزيادة عجز الحساب الجاري، سجل ميزان المدفوعات عجزا كبيرا قدره ٦,١ مليار دولار خلال يناير-مارس ٢٠١١، وهو ما يعادل ١١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي (٣١٦ مليار دولار)<sup>٢</sup>، مقارنة بفائض قدره ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع المناظر من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية من ٣٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٧,٢ مليار دولار في مايو ٢٠١١.

وفيما يتعلق بميزان المالية العامة، انخفضت الإيرادات بنسبة ١٨,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بالربع المقابل من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، في حين انخفضت النفقات بنسبة ٩٪ فقط، الأمر الذي أدى إلى زيادة عجز المالية العامة. وجاء الانخفاض في الإيرادات العامة نتيجة الانخفاض في الحصيلة الضريبية، والذي ترتب على انخفاض ضريبة الدخل بنسبة ٤٣٪، وحصيلة العوائد العقارية بنسبة ٣٦٪. ومن ناحية أخرى، انخفضت النفقات جراء الانخفاض في «إعانات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» بمقدار ٣٨٪ وفي النفقات الاستثمارية بنسبة ١٦٪. وجاء الانخفاض في إعانات الدعم والمزايا الاجتماعية نتيجة الانخفاضات في إعانات الدعم الموجهة للشركات العامة غير المالية، وخاصة الهيئة المصرية العامة للترول<sup>٣</sup>. ومع ذلك تم التخفيف من حدة هذه الانخفاضات بفعل الزيادة التي بلغت ٣٤,٥٪ في مدفوعات الفائدة إلى جانب الزيادات في تعويضات العاملين. وفي حين بلغ العجز المالي ٦,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في الثلاث أرباع السنة الأولى من عام ٢٠١٠/٢٠١١، وصل هذا العجز إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تزيد الفجوة بشكل أكبر حتى من ذلك

<sup>٢</sup> بلغ سعر الصرف ٥,٩٢ جنيه للدولار في نهاية مارس ٢٠١١.

<sup>٣</sup> تتوافر بيانات التقسيم للفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١ فقط، وتوضح انخفاضا قدره ١٨,٤٪ في إعانات الدعم الموجهة للشركات العامة غير المالية خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة يوليو-مارس ٢٠٠٩/٢٠١٠.

### تراجع حاد في كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي

يوضح الشكلان ١ أ و ١ ب تراجعاً حاداً في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع بصورة كبيرة عدد الشركات التي أفادت بهبوط مؤشرات النشاط الاقتصادي خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١ مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠، مع انخفاض عدد الشركات التي أفادت بتحسين الأداء. وينطبق هذا على الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فقد ارتفع بنسبة تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أضعاف عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي أفادت بانخفاضه خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١ مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠ (الشكلان ١ أ و ١ ب). وتتسق هذه النتيجة مع الانكماش في النمو في أعقاب الثورة. وعلى المستوى القطاعي، تركزت أعلى نسبة من الشركات التي أفادت بانخفاض النمو الاقتصادي في قطاعات السياحة والاتصالات والنقل نتيجة توقف الطلب، وضعف الأوضاع الأمنية في حالة السياحة.

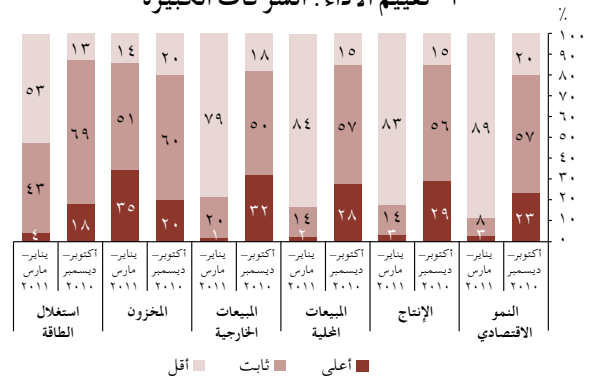
ويسري ذات الاتجاه على المبيعات المحلية، حيث أفادت نسبة مرتفعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بتراجع المبيعات المحلية خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١. في حين أفاد قطاعا التشييد والبناء والوساطة المالية بأعلى نسبة تراجع يليهما قطاع السياحة.

وطبقاً لنتائج الاستبيان، أفاد ٧٩٪ من الشركات الكبيرة بتراجع الصادرات مقارنة بـ ١٨٪ فقط خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وعلى نحو مماثل، أفاد ٧٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة بتراجع الصادرات خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ مقارنة بـ ١١٪ فقط خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وأفادت شركات الاتصالات بأعلى نسبة تراجع في الصادرات. وطبقاً للشركات، تتضمن العقبات الرئيسية التي تواجه الصادرات زيادة أسعار المدخلات والقرارات الحكومية المفاجئة بحظر التصدير فضلاً عن الإجراءات الحكومية المقيدة.

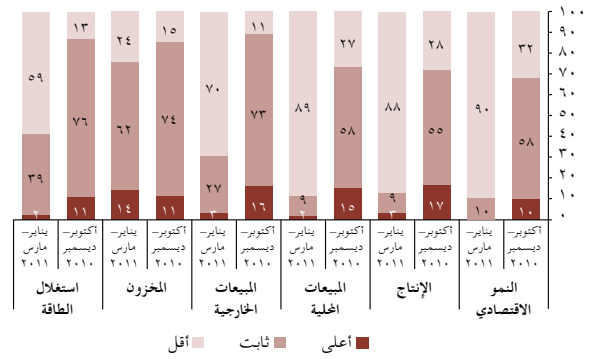
وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات، فتشير نتائج الاستبيان إلى أن أكبر نسبة تراجع كانت في الصادرات للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ثم إلى البلدان العربية والآسيوية (الشكل ٢). وبالنسبة للفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١، تتوقع كافة الشركات ثبات الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية وآسيا وإفريقيا، بينما يتوقع ٧٪ من الشركات زيادة الصادرات للبلدان العربية

### الشكل رقم ١ : النشاط الاقتصادي

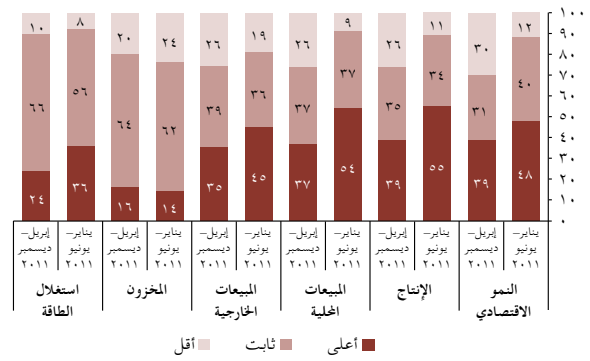
#### أ- تقييم الأداء : الشركات الكبيرة



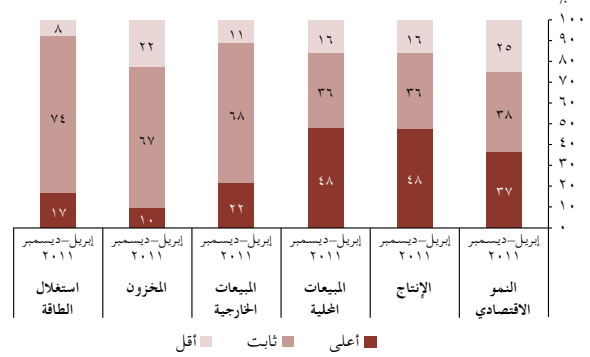
#### ب- تقييم الأداء : الشركات الصغيرة والمتوسطة



#### ج- التوقعات : الشركات الكبيرة



#### د- التوقعات : الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

٤ تم إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة للمرة الأولى في عينة المسح في هذا العدد، ولذا لا توجد توقعات سابقة لهذه الشركات في النتائج.

إبريل-ديسمبر ٢٠١١ جاءت أفضل إلى حد بعيد مقارنة بتقييم الأداء للفترة يناير-مارس ٢٠١١، وهو ما يشير إلى توقعات قوية بتعافي الاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة. ونظرا لأن الاستبيان قد شمل الشركات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة في هذا العدد، فليس هناك أي توقعات سابقة من هذه الشركات، وجاءت توقعاتها مشابهة لتوقعات الشركات الكبيرة في حين أدائها كان أفضل مقارنة بالأداء خلال الفترة يناير-مارس.

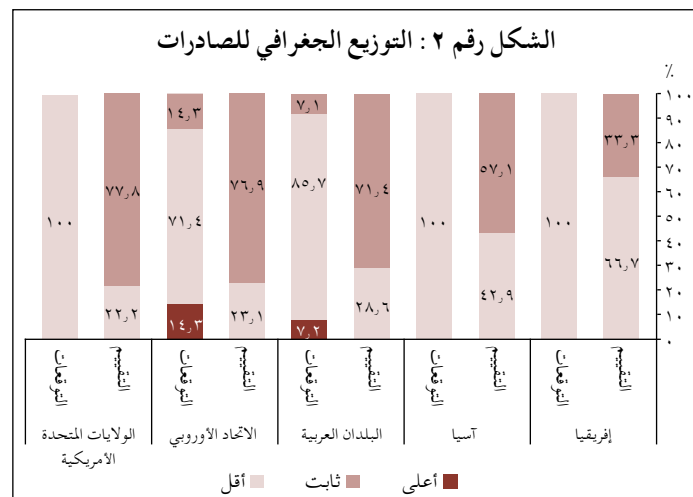
وبالنسبة لتوقعات الشركات بشأن النمو الاقتصادي خلال الفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١، يتوقع ٣٩٪ من الشركات الكبيرة زيادة النمو الاقتصادي وهي نسبة أقل من الشركات التي توقعت ذلك قبل الثورة والتي بلغت ٤٨٪ (الشكل ١ ج). ويعود السبب في ذلك إلى حالة عدم اليقين التي سادت عقب ٢٥ يناير. غير أنه كما أسلفنا، تعد توقعات الشركات للفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١ أفضل كثيرا مقارنة بتقييمها للأداء خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١، وإن كان ذلك لا يدل على تحسن التوقعات بقدر ما هو تدهور في مؤشرات الأداء خلال الربع الأول من عام ٢٠١١. وينطبق اتجاه مشابه على الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتوقع ٣٧٪ منها زيادة النمو الاقتصادي (الشكل ١ د).

وتركزت أكثر التوقعات تفاؤلا بشأن النمو الاقتصادي في شركات الاتصالات والوساطة المالية تليها شركات السياحة، وهو ما يعكس توقعات بتحسين الوضع الأمني وزيادة النشاط الاقتصادي بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في أواخر ٢٠١١.

وفيما يتعلق بالمبيعات المحلية، يتوقع ٣٧٪ من الشركات الكبيرة و٤٨٪ من الشركات المتوسطة والصغيرة زيادتها في الفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١. وتعكس التوقعات بزيادة المبيعات تفاؤل الشركات بشأن تعافي الاقتصاد المصري وارتفاع الطلب المحلي. وتركزت التوقعات الإيجابية في قطاع الاتصالات يليه قطاعا الوساطة المالية والسياحة.

وطبقا لنتائج الاستبيان، يتوقع ٣٥٪ من الشركات الكبيرة زيادة الصادرات خلال الفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١، في حين يتوقع ٢٢٪ فقط من الشركات المتوسطة والصغيرة ذلك، بينما يتوقع ٦٨٪ منها ثبات الصادرات. وتتوقع الشركات المتوسطة والصغيرة أن تستغرق وقتا أطول للتعافي من التأثير السلبي الناتج عن الاضطرابات التي سادت البلاد في الآونة الأخيرة، وهو ما يعكس تردد هذه الشركات بشأن زيادة الإنتاج حتى يبدأ الاقتصاد في إظهار مؤشرات أقوى على تعافيه. وجاءت

في حين يتوقع ٤٣٪ زيادة الصادرات للاتحاد الأوروبي. ويعود انخفاض التوقعات بشأن زيادة الصادرات للبلدان العربية إلى الثورات التي تجتاح المنطقة العربية، في حين تعود التوقعات بارتفاع الصادرات للاتحاد الأوروبي إلى التفاؤل بشأن تعافي بلدان الاتحاد من أزمة الديون السيادية.



المصدر: نتائج الاستبيان.

وطبقا للشكلين ١ أ و ١ ب، يعكس تراجع الإنتاج انخفاض الطلب المحلي وانخفاض الصادرات الخدمية في أعقاب الثورة. وفي هذا الصدد، أفادت شركات الوساطة المالية ثم التشييد والبناء والسياحة بأعلى نسبة تراجع في الإنتاج.

ويتوقع عدد أكبر من الشركات الكبيرة تراجع معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية بينما يتوقع عدد أقل ثباتها مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠، وهو ما ينطبق كذلك على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وجاءت أعلى نسبة تراجع في معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية في قطاع السياحة نظرا لتراجع النشاط في هذا القطاع.

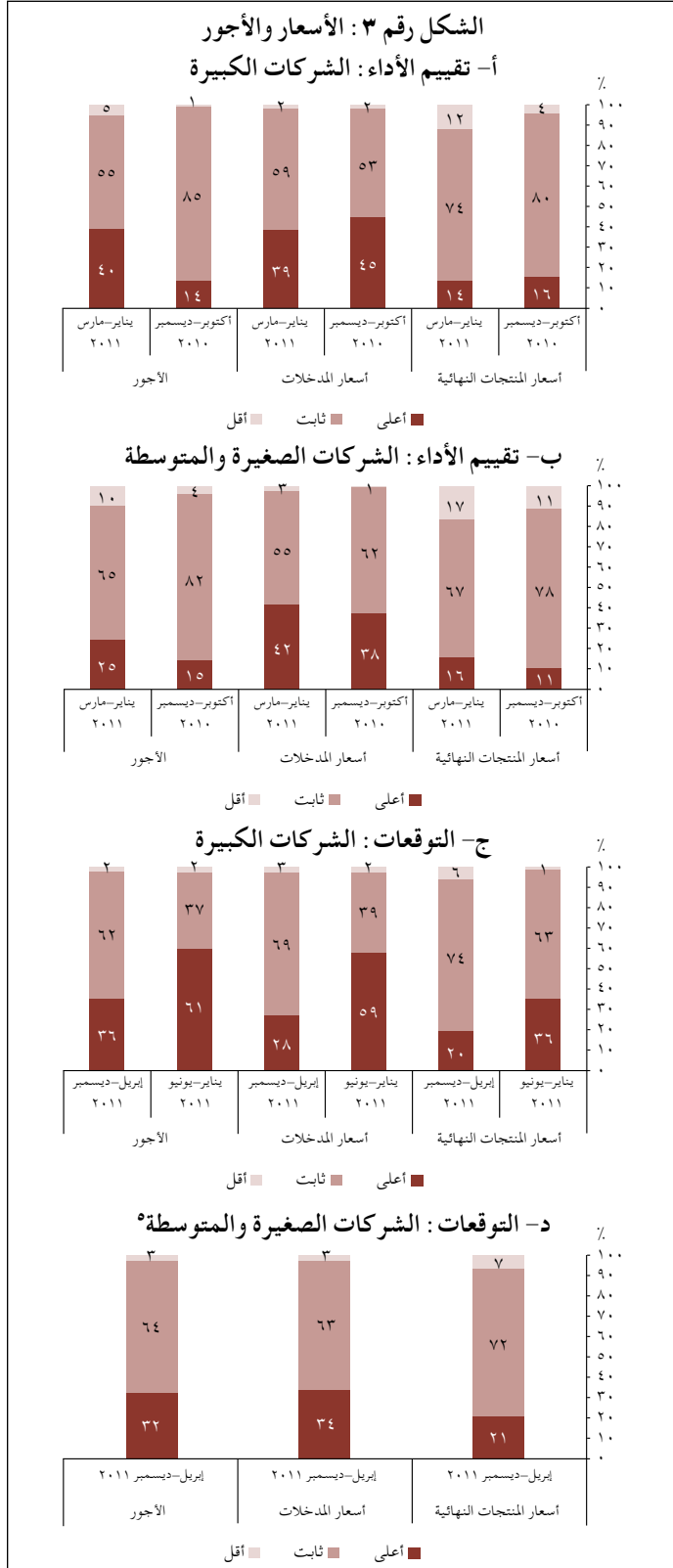
وأخيرا، فقد ارتفعت نسبة الشركات الكبيرة التي أفادت بزيادة المخزون السلعي لديها خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١، وهو ما يتسق مع تراجع المبيعات. وشهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة اتجاها مشابهة وإن كان بصورة أضعف (الشكل ١ ب).

### توقعات غير متفائلة وإن كانت أفضل من الأداء

وبصفة عامة، جاءت التوقعات أقل تفاؤلا مقارنة بالاستبيان السابق وهو ما يعكس تأثير الأحداث الأخيرة على التوقعات الاقتصادية (الشكل ١ ج). غير أن التوقعات بالنسبة للفترة



## الأسعار والأجور



المصدر: نتائج الاستبيان.

٥ لا توجد توقعات سابقة لعقد مقارنة.

التوقعات الأكثر تفاؤلاً في هذا الصدد من شركات الاتصالات والوساطة المالية.

واتسمت التوقعات بشأن المبيعات المحلية والصادرات بأنها مشابهة للتوقعات بشأن الإنتاج، حيث تتوقع ٤٠٪ من الشركات زيادة المبيعات المحلية و٢٦٪ منها تراجع الصادرات. وجاءت التوقعات الأكثر تفاؤلاً بشأن الإنتاج من شركات الاتصالات تليها شركات الوساطة المالية والسياحة، الأمر الذي يتسق مع المؤشرات السابقة.

كما زاد عدد الشركات الكبيرة التي تتوقع ثبات مستويات استغلال الطاقة الإنتاجية، وهو ما يشير إلى عزم هذه الشركات عدم زيادة مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية لديها حتى يبدي الاقتصاد علامات قوية على تعافيه. وبالمثل، تتوقع غالبية الشركات ثبات مستوى المخزون السلعي لديها وهو ما يتسق مع التوقعات الخاصة بثبات المبيعات المحلية والدولية والتي أدلى بها عدد كبير من الشركات.

## ثبات أسعار كل من المنتجات النهائية والمدخلات وارتفاع الأجر

الكبيرة والصغيرة والمتوسطة التي أفادت بانخفاض الأجر لديها قد ارتفعت. ولوحظ اتجاه الأجر للارتفاع في كافة القطاعات تقريبا خاصة الصناعة التحويلية. في حين كان قطاع السياحة الاستثناء الوحيد من ذلك حيث أفاد عدد أكبر من شركات السياحة بانخفاض الأجر لديها وهو ما يتسق مع التأثير السلبي الملموس الذي يعاني منه قطاع السياحة جراء الاضطرابات.

### توقعات بانخفاض الأسعار والأجر

تغيرت بصورة ملموسة توقعات الشركات الكبيرة بشأن الأسعار والأجر بعد الثورة (الشكل ٣ ج). فبمقارنة الفترة إبريل-ديسمبر بالفترة يناير-يونيو نجد تراجعاً كبيراً في عدد الشركات التي تتوقع زيادة الأسعار والأجر.

ويظهر هذا الاتجاه جلياً في أسعار المدخلات بصفة خاصة، حيث يتوقع أكثر من ٩٠٪ من الشركات ثبات أسعار المدخلات. وفي المقابل، تتوقع القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة التحويلية ارتفاع أسعار المدخلات والذي يعود على الأرجح لانخفاض سعر الصرف.

وهو عكس ما كنا ننتظره من زيادة توقعات الشركات بارتفاع الأسعار في ظل ارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض سعر الصرف وتزايد العجز في مشروع موازنة عام ٢٠١٢.

كما يتوقع عدد أكبر نسبياً من شركات الصناعة التحويلية زيادة الأجر، بينما أدلت شركات الاتصالات بتوقعات أقل تفاوتاً من المتوسط في هذا الصدد، وهو ما يتسق مع الانخفاض المتوقع في أسعار المنتجات النهائية لهذا القطاع. وتتبع توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة نفس النمط السائد بين الشركات الكبيرة في هذا الشأن.

أفادت غالبية الشركات بثبات أسعار المنتجات النهائية خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١، وزاد عدد الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي أفادت بانخفاض الأسعار مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠ (الشكلان ٣ أ و ب). ويشير ذلك إلى التباطؤ الذي تشهده عدة قطاعات في الاقتصاد بعد اندلاع الاضطرابات. وفي الحقيقة، فقد ارتفعت نسبة الشركات التي أفادت بتراجع أسعار المنتجات في عدة قطاعات: ٤٨٪ في السياحة و ٣٢٪ في الاتصالات و ١٧٪ في النقل. وكما أسلفنا، تأثرت هذه القطاعات بشدة من جراء الاضطرابات الأخيرة.

وأفادت الشركات في غالبية القطاعات الفرعية داخل قطاع الصناعة التحويلية بثبات الأسعار نتيجة تباطؤ الطلب المحلي في الآونة الأخيرة في أعقاب الثورة بالإضافة إلى أن الأسعار تتسم بالجمود (في اتجاه الهبوط). ومن بين القطاعات الفرعية التي أدلت بانخفاضات كبيرة نسبياً في أسعار المنتجات النهائية، صناعات الزجاج والمطاط والورق وهو ما يشير إلى مزيد من المرونة لتعديل الأسعار بهدف تحفيز الطلب. وأفادت شركات صناعة المواد الغذائية بزيادة كبيرة نسبياً في أسعارها، الأمر الذي كان متوقعا نظراً لأن الاضطرابات تسببت في نقص المعروض من المنتجات بصورة حادة، في الوقت الذي اتسم فيه الطلب بعدم المرونة نسبياً. وهو ما يفسر ارتفاع معدل التضخم في مارس ٢٠١١ كما هو مذكور آنفاً.

كما أفاد عدد كبير من الشركات بثبات أو زيادة أسعار المدخلات، وذلك على الرغم من أن الاتجاه لزيادة الأسعار كان أضعف في الشركات الكبيرة خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١ مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠ (الشكل ٣ أ). وتركزت أعلى نسبة زيادة في أسعار المدخلات في شركات الصناعة التحويلية (٥٥٪) والتشييد والبناء (٢٥٪) نظراً لارتفاع تكلفة المواد الخام، والتي يتم استيرادها بصورة كبيرة في كلا القطاعين.

وبالنسبة للأجر، أفادت شركات العينة بزيادة الأجر بصورة ملموسة خلال الربع الأول من ٢٠١١ مقارنة بالربع السابق. وكان هذا الاتجاه قوياً بصفة خاصة في الشركات الكبيرة حيث يمنح عدد كبير من هذه الشركات الزيادة السنوية في الأجر والمرتبات في نهاية ديسمبر من كل عام. غير أن نسبة الشركات

## انخفاض الاستثمار والتشغيل

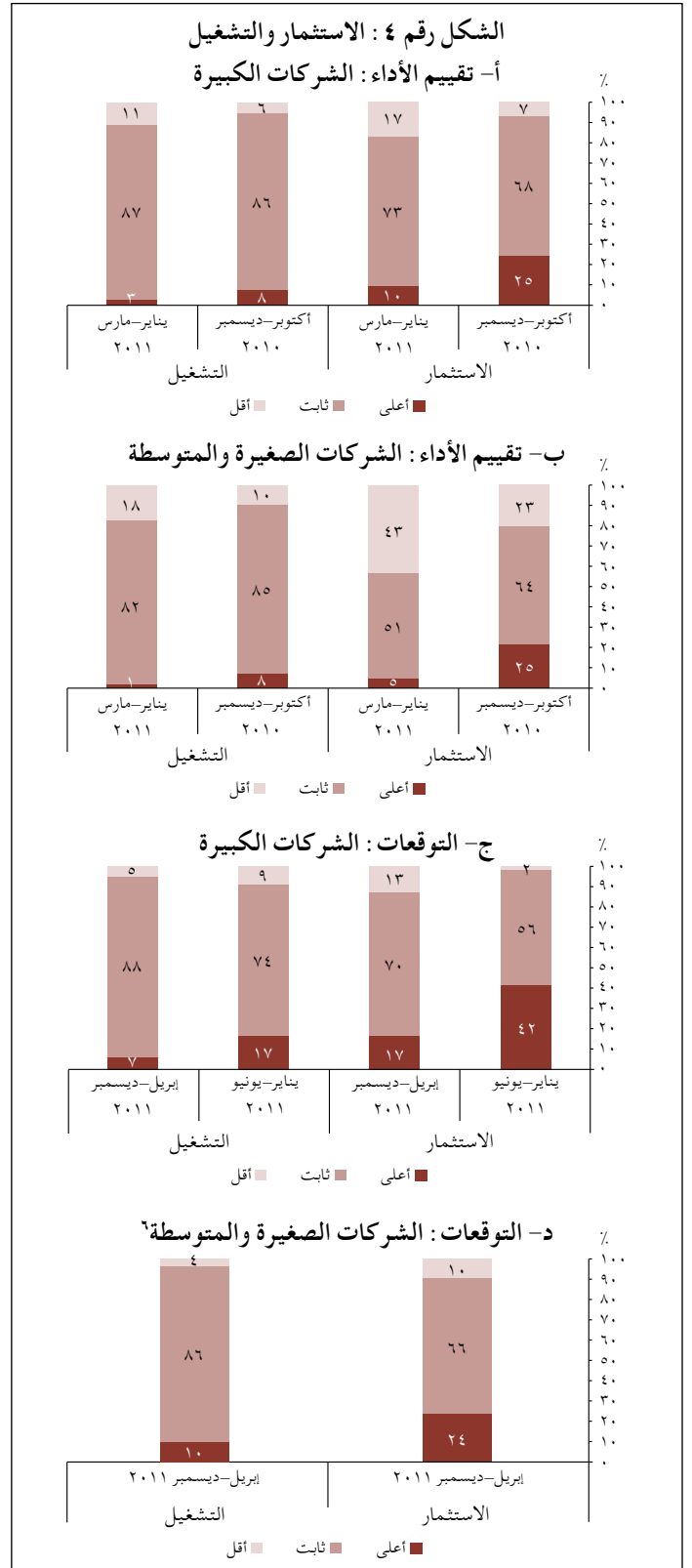
انخفضت بصورة كبيرة نسبة الشركات التي أفادت بزيادة الاستثمار خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١ مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة (شكل ٤ أ). ويظهر هذا الانخفاض بصورة أكبر بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة كبيرة في عدد الشركات التي أفادت بانخفاض الاستثمار (شكل ٤ ب). وهذه الشركات عادة ما تكون أكثر عرضة لتقلبات الدورة الاقتصادية، والتي ربما تفاقمت آثارها جراء صعوبة الحصول على الائتمان. وجاء أكبر معدل انخفاض للاستثمار في الآلات والمعدات نظراً لأن هذا النوع من الاستثمارات يمكن تخفيضه بسهولة، يليه الاستثمار في المباني والأراضي والتي لا يعد خفض حجمها بنفس القدر من السهولة. وشهد قطاعا السياحة والاتصالات أعلى نسبة تراجع في الاستثمارات، يليهما قطاعا الصناعة التحويلية والتشييد والبناء، وفي قطاع الصناعة التحويلية، تنطبق تلك النتائج على الصناعات الثقيلة وصناعات الزجاج ومعدات النقل.

وعاد التباطؤ العام في النشاط الاقتصادي بآثار سلبية على التشغيل، حيث أفاد عدد أكبر من الشركات بتسريح عمالة، في حين أفاد عدد أقل من الشركات بزيادة التشغيل لديها مقارنة بالفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٠، وهو ما يظهر بوضوح في الشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. وفي كافة القطاعات، كان عدد الشركات التي أفادت بانخفاض التشغيل أكبر بصفة عامة من تلك التي أفادت بزيادته وخاصة في قطاعي الاتصالات والسياحة حيث أفاد ٣٢٪ و ٢٣٪ من الشركات على التوالي بانخفاض التشغيل لديها. وكما أوضحنا سابقاً، هذان القطاعان كانا من أكثر القطاعات تأثراً بالأحداث الأخيرة.

## توقعات أقل تفاؤلاً وإن كانت أفضل من الأداء في الفترة يناير-مارس

تتوقع الشركات الكبيرة انخفاض كل من الاستثمار والتشغيل خلال الفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بالفترة يناير-يونيو ٢٠١١، وذلك في ظل توقعات أقل تفاؤلاً بشأن الطلب ومن ثم الإنتاج والمبيعات خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١١ (الشكل ٤ ج). وهو أمر ليس مفاجئاً خاصة في ضوء التوقعات بانخفاض النمو الاقتصادي إلى ١٪ في نهاية العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، بالإضافة إلى التوقعات بارتفاع معدل التضخم، مما يؤثر بصورة سلبية على الطلب المحلي حيث يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي والحد من الاستهلاك الخاص، كما يهدد القدرة

## الاستثمار والتشغيل



المصدر: نتائج الاستبيان.

<sup>٦</sup> لا توجد توقعات سابقة لعقد مقارنة.

## ملاحظات ختامية

يوضح هذا العدد من بارومتر الأعمال تداعيات الاضطرابات الأخيرة على الاقتصاد المصري من وجهة نظر الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء، وذلك من حيث أداء هذه الشركات خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، وكذلك توقعاتها للفترة المتبقية من العام. وفي هذا الإطار، تشير نتائج الاستبيان إلى تراجع غالبية المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يناير-مارس ٢٠١١ وخاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات. وتتضمن القطاعات الأكثر تأثراً السياحة والوساطة المالية والاتصالات والنقل. وجاءت ردود الشركات الكبيرة مشابهة بصفة عامة لإجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة باستثناء فيما يتعلق بمؤشر الاستثمار، حيث كانت النتائج الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة أسوأ نسبياً.

كما جاءت توقعات الشركات للفترة إبريل-ديسمبر ٢٠١١ أقل تفاؤلاً مقارنة بالاستبيان السابق، وإن كانت أفضل مقارنة بالأداء خلال الفترة يناير-مارس، وهو ما يتضح بجلاء في متغيرات النشاط الاقتصادي. وخلاصة الأمر، تتوقف سرعة التعافي الاقتصادي على عودة الاستقرار؛ فكلما استمرت حالة عدم اليقين أثر ذلك سلباً على التوقعات بشأن التعافي الاقتصادي.

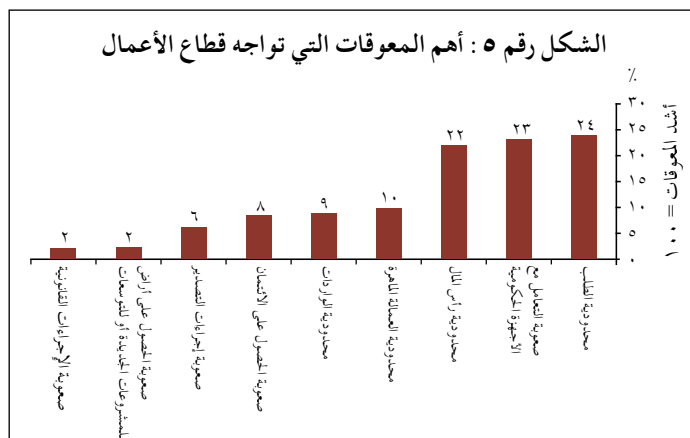
التنافسية للصادرات من خلال ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. ولكن على غرار المؤشرات السابقة، جاءت التوقعات بالنسبة للاستثمار والتشغيل خلال الفترة إبريل-ديسمبر أفضل من الأداء خلال الفترة يناير-مارس، وهو ما يعكس نظرة متفائلة بشأن الاقتصاد المصري.

## المعوقات

### محدودية الطلب وصعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية ومحدودية رأس المال من أشد المعوقات

يوضح (الشكل ٥) المعوقات الرئيسية التي تؤثر على ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً لدرجة حدتها. وفي هذا العدد تتمثل المعوقات بالترتيب في محدودية الطلب، وصعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية، ثم محدودية رأس المال الذي تفاقم بعد اندلاع الاضطرابات نظراً لعزوف البنوك عن منح الائتمان للقطاع الخاص.

وتتباين معوقات الأعمال أيضاً وفقاً لنوع الشركة. فبينما جاء ترتيب صعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية في مقدمة المعوقات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، كانت محدودية الطلب بمثابة أشد المعوقات التي تواجه الشركات الكبيرة. وبينما ترى الشركات الخاصة أن أشد المعوقات هي صعوبة التعامل مع الأجهزة الحكومية، فإن شركات القطاع العام لا تعتبر ذلك من المعوقات.



المصدر: نتائج الاستبيان.